Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol. 31/ No. 10/ 2023 المجلد ٣١/ العدد ١٠/ ٢٠٢٣

المشكلات الاجتماعية للمتزوجات بعقد خارج المحكمة/ دراسة حالة في مدينة الموصل

وعد ابراهيم خليل ايمان عبدالوهاب موسى

كلية الآداب / جامعة الموصل

waad.ibrahim.k@uomosul.edu.iq eman.a.m@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث: / /٢٠٢٣ **تاريخ قبول النشر:** / /٢٠٢٣ **تاريخ نشر البحث:** ١٩/١٠/ ٢٠٢٣

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بأنواع الزواج الرسمي وغير الرسمي، والتركيز على عقد الزواج خارج المحكمة، وتسليط الضوء على أبرز أسبابه، ومعرفة ماهي المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تترتب على هذا النوع من الزواج. وتوصلت الدراسة التي اتبعت منهج دراسة الحالة إلى عدة نتائج أبرزها: (يعد العامل الاقتصادي أهم أسباب اللجوء إلى الزواج بهذه الطريقة، يليه وجود علاقة حب بين الطرفين والسبب هو خوف الأسر على بناتهن أثناء احتلال داعش فضلا عن عادات الزواج المبكر المنتشرة في المجتمع). أما بخصوص المشكلات الناجمة عن الزواج بعقد خارج المحكمة فهي: (يعاني غالبية أفراد العينة(٨٤%) من المشكلات النفسية المتمثلة بالاكتئاب والنوبات العصبية والنفسية والشعور بالندم، تلتها المشاكل الاجتماعية بالمرتبة الثانية بنسبة (٧٢%) وتمثلت بالعزلة عن المجتمع والأنقطاع عن الأهل والأقارب والأصدقاء وبالتأثير نفسه جاءت المشكلات الاقتصادية بنسبة (٧٢%)، حيث تعاني غالبية النسوة المتزوجات بعقد خارج المحكمة من الفقر والعوز الشديد وترك عملهن، وتتعرض نسبة كبيرة منهن إلى العنف (٦٨%)، وينتقل العنف إلى عوائلهن ويصل إلى تقديم الشكاوى في مراكز الشرطة، فضلا عن التعرض إلى الوصم الاجتماعي والتنمر والاستهزاء واتهامهن بالسمعة السيئة نتيجة قبولهن بهذا النمط من الزواج).

الكلمات الدالة: المشكلات الاجتماعية، عقد الزواج، الزواج غير الرسمي

The Social Problems of Women Married Without a Court Contract: A Case Study in Mosul City

Waad Ibrahim Khaleel Iman Abdul Wahhab Mousa

College of Art/ University of Mosul/ Iraq

Abstract

The study aimed to identify the types of formal and informal marriages, focusing on marriages outside the court, highlighting the main reasons for them, and understanding the social, psychological, and economic problems resulting from this type of marriage. The study that followed the case study method resulted in:(economic factors being the primary reason for resorting to this type of marriage, followed by the existence of a love relationship between the parties. The reason for this is the families' fear for their daughters during the occupation of ISIS, as well as the widespread practice of early marriage in society). As for the problems resulting from marriage outside the court, the majority of the sample (84%) suffer from psychological problems such as depression, nervous and psychological breakdowns, and regret. The second-ranked problems are social problems (72%), manifested in isolation from society, and cutting off from family, relatives, and friends. Economic problems have the same impact, as the majority of married women outside the court suffer from extreme poverty and leaving their jobs (72%). A significant proportion of them also face violence (68%), and the violence extends to their families, leading to complaints being lodged with the police. Moreover, they face social stigma, bullying, and ridicule and are accused of having a bad reputation for accepting this type of marriage.

Key words: Social problems, marriage contract, Unofficial Marriage

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المبحث الأول / عناصر الدراسة ومفاهيمها

أولا : مشكلة الدراسة: يعد الزواج رابطة أساسية لتنظيم العلاقة بين الذكر والآنثى وهو أحد الآنظمة الاجتماعية التي يقوم عليها تأسيس الأسرة التي تمثل أحد أهم المؤسسات الاجتماعية المكونة للمجتمع، ولقد مرت هذه الرابطة بمراحل تاريخية عديدة إلى أن وصلت إلى شكلها المتعارف عليه حاليا، وربما تكون مرحلة تنظيم الزواج بعقد هي أولى مراحل تنظيم هذه العلاقة، أما أهم مرحلة مرت بها فهي مرحلة الاعتراف والتسجيل القانوني له بعقد ينظم العلاقة بين الطرفين ويحمي حقوقهم، وقد شاع في المجتمع العراقي الزواج بعقد (الملا) وهو عقد شرعي ينظمه رجل الدين المسلم بحضور أولياء أمور طرفي الزواج وشهود اثنين وهو عقد مكتمل من ناحية الشرع الإسلامي، لكن مع تطور المجتمع وصدور قانون الأحوال الشخصية الذي نظم العلاقة الزوجية وحدد شرط أساسي للاعتراف بالزواج وإقرار الحقوق للطرفين عبر تسجيل العقد وتوثيقه في المحاكم المختصة إلا أن نسبة غير قليلة من أبناء المجتمع فما زالوا متمسكين بعقد الزواج الشرعي ولا يقومون بتسجيله في المحاكم لأسباب مختلفة مما يوقع الطرفين بمشاكل عديدة عند الطلاق أو الفقدان للزوج قبل تصديق العقد في المحكمة، وهنا تضع دراستنا تساؤلا مهما هو:

ماهي المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها المتزوجات بعقد خارج المحكمة؟

ثانيا : أهداف الدراسة :

١- التعريف بعقود الزواج الشرعي وعقد الزواج في المحكمة.

٢- التعرف على أسباب عدم تسجيل عقود الزواج بالمحاكم المختصة

٣- التعرف على أبرز المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية التي تواجه المتزوجات بعقد خارج المحكمة

٤- الوصول إلى حلول أولية للحد من ظاهرة عدم توثيق الزواج خارج المحكمة.

ثالثا : أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تدرسه، وهو: (عقد الزواج خارج المحكمة، وهي ظاهرة اجتماعية منتشرة في المجتمع العراقي وتترك آثارا سلبية عديدة على من يقوم بها وخصوصا النساء اللاتي يتعرضن للطلاق أو فقدان الزوج أو هروبه أو موته مما يجعلهن أمام تحديات مجتمعية كبيرة تتعلق بحقوقهن الزوجية وحقوق أولادهن مثل الاعتراف بالأطفال وتسجيلهم باسم الأب والميراث والنفقة وغيرها.

رابعا: مصطلحات الدراسة:

١- المشكلات الاجتماعية: هي كل موقف اجتماعي يقتضي تغييرا إلى الأفضل ويتطلب حلولا لذلك، والمشكلة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية ذات وضع خاص وليس كل ظاهرة اجتماعية قد تكون مشكلة، والمشكلات الاجتماعية أنواع، أهمها ما ينتج من ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية وقد تكون المشكلات فردية أو قد تكون مجتمعية [١،ص٤٦]، وعرفتها موسوعة علم الاجتماع بأنها: (نتاج ظروف اجتماعية موضوعية كونها تشير إلى التناقض الكبير في المعايير الاجتماعية المشتركة على نطاق واسع والشروط الفعلية للحياة الاجتماعية، فهي تعد بمنزلة انحراف عن بعض العادات الاجتماعية) [٢،ص٥٩٤].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٢- الزواج : عرفه قانون الأحوال الشخصية العراقي بأنه : عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا غايته انشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل [المادة ١/٣]، ونقصد به هنا الزواج غير الرسمي أو ما يسمى احيانا (بالزواج العرفي أو الزواج الشرعي) أو الزواج خارج المحكمة أي الزواج غير المسجل رسميا في المحاكم.

٣- عقد الزواج :هو وثيقة رسمية صادرة عن محكمة الأحوال الشخصية لتوثيق الزواج الذي حصل وحصل الاتفاق عليه بين الطرفين (الزوجة والزوج) [٤].

٤- عقد الزواج خارج المحكمة: هو عقد استوفى جميع أركانه وشروطه المعتبرة شرعا في صحة عقد النكاح، وبه تثبت جميع الحقوق من حل المعاشرة الزوجية وثبوت نسب وتوارث وغيرها، إلا أنه لم يوثق في محاكم الأحوال الشخصية، فهو عقد خارج المحكمة[٥،ص٥١٧]. أو هو عقد الزواج الذي يحصل من رجل الدين بحضور شهود أو وكلاء عن المتزوجين، وهو زواج سليم من الناحية الشرعية لكن غير معترف به قانونيا ولا يمنح أي حقوق للزوجة أو الأطفال الذين يولدون بموجب هذا الزواج. والمقصود به في بحثنا عقد الزواج الشرعي أو العرفي أو العقد الغير مسجل في المحكمة. وتتعدد مسميات الزواج خارج المحكمة وصوره ويمكن إجمالها بما يأتي: (الزواج غير الرسمي، والزواج العرفي، وزواج المتعة، وزواج السر، وزواج المسيار، وزواج الشغار)، وبعيدا عن الخلاف الفقهي في مشروعية هذه الصور من الزواج إلا أن أبرز صوره المنتشرة في المجتمع العراقي هما (الزواج العرفي وزواج المتعة)[٦،ص١٥٠].

المبحث الثاني : أسباب الزواج خارج المحكمة وموقف القانون منه :

أولا : أسباب الزواج خارج المحكمة: هناك عدة أسباب تقف وراء اندفاع الأفراد إلى هكذا نوع من الزواج، هذه الأسباب في أغلبها اجتماعية والبعض منها قانوني نستعرض أبرزها بما يأتي:

١- انخفاض المستوى التعليمي للإناث عامل أساسي في دفع الكثيرين منهن لإبرام عقد الزواج خارج المحكمة.

٢- للبيئة أثر مهم في دفع العديد من الآناث في إبرام عقد زواجهن خارج المحكمة ومنها (المناطق الشعبية التي تسكنها مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق الشعبية ذات الطابع الريفي المتمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية)[٧،ص١٦٩]، وخصوصا العادات والتقاليد الخاصة بالزواج المبكر وزواج القاصرات.

٣- رغبة بعض الآناث بالزواج بأي شكل للتخلص من سوء معاملة أهلهن أو التضييق عليهن أو للهروب من الوضع الاقتصادي السيء لأسرهن.

٤- خوف بعض أرباب الأسر من تقدم أعضاء التنظيم الإرهابي لطلب يد بناتهم للزواج بالضغط أو التهديد في احتلال عصابات داعش لبعض المحافظات العراقية، فقد أوجد التنظيم الإرهابي زواج المهاجرين في سوريا ونقله للعراق وأدى هذا الزواج إلى بروز مشكلات اجتماعية عديدة فمقاتلوه غالبا ما يتركون مناطقهم ويتوجهون للقتال في مناطق أخرى أو يتركون المناطق التي خسروا فيها المعارك مخلفين وراءهم (مطلقات وارامل) لا يملكون إلا أوراقا لا قيمة لها (أي عقود الزواج) التي كتبت على عجل لرجال مجهولي النسب والهوية يكنون بأسماء وألقاب وهمية [٨،ص١٤١].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٥- عدم توفر المستمسكات الرسمية لأحد الطرفين أو كليهما.

٦- تحديد القانون لسن الزواج بمن بلغ ثماني عشرة سنة، وقد أجاز الزواج لمن أكمل الخامسة عشرة (أي ستة عشر سنة ويوم) بشرط أن يـــأذن القاضي له وأن يكون ذا أهلية عقلية وبدنية وأن يوافق وليه الشرعي، وأجاز لمن أكمل الخامسة عشرة ويوم الزواج إذا كانت هناك ضرورة قصوى.

٧- تقييد تعدد الزوجات: إذ حدد القانون شروط للزواج بثانية وهي الحصول على أن القاضي الذي يشترط في الزوج أن تكون له كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة وأن تكون له مصلحة مشروعة من الزواج وأن تتأكد المحكمة من عدالته بين الزوجات، ومن الإجراءات التي تتبعها المحكمة هنا هو استدعاء الزوجة الأولى للتأكد من قدرته المالية ومصلحته من الزواج ولإخبار المخطوبة بأن هناك زوجة أولى خشية كذب الزوج عليها بإخبارها أنها الأولى [٩ ص٢٨٤]، وهذا ما لا يرغب الكثير فيه من المقبلين على الزواج الثاني الذين عادة ما يخفونه على الزوجة الأولى وقد يخفى عن الثانية ايضا الزواج الأول.

٨- حصر توثيق الزواج بالمحكمة والمطالبة بفحص الدم وباقي الإجراءات الإدارية وتقديم المستمسكات الثبوتية قد يشكل عائقا لدى بعض سكان الأرياف الذين تبعد مناطق سكناهم عن المحكمة ولا يمتلكون بعض الوثائق الرسمية كالجنسية العراقية مثلا وبعضهم قد يكون مسقط رأسه في محافظة أخرى مما يدفعهم إلى الزواج خارج المحكمة.

ثانيا: موقف القانون من عقد الزواج خارج المحكمة:

تشير المادة ٥ من الفصل الثاني من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل إلى :

((تتحقق الأهلية في عقد الزواج بتوافر الشروط القانونية والشرعية في العاقدين أو من يقوم مقامهما)).

أما المادة ١٠ من الفصل الرابع من القانون نفسه فتشير إلى:

ثانيا : يسجل عقد الزواج في المحكمة المختصة بدون رسم في سجل خاص وفقا للشروط الآتية:

١- تقديم بيان بلا طابع يتضمن هوية العاقدين وعمرهما ومقدار المهر وعدم وجود مانع شرعي من الزواج على أن يوقع هذا البيان من العاقدين ويوثق من مختار المحلة أو القرية أو شخصين معتبرين من سكانها.

٢- يرفق البيان بتقرير طبي يؤيد سلامة الزوجين من الأمراض السارية والموانع الصحية وبالوثائق الأخرى التي يشترطها القانون.

٣- يدون ما تضمنه البيان في السجل ويوقع بإمضاء العاقدين أو بصمة ابهامهما بحضور القاضي ويوثق من قبله وتعطى للزوجين حجة بالزواج.

٤- يعمل بمضمون الحجج المسجلة وفق اصولها بلا بينة، وتكون قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بالمهر، ما لم يعترض عليها لدى المحكمة المختصة.

٥ – يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ٢٥٠ ألف دينار ولا تزيد على ٣٠٠ ألف دينار كل رجل عقد زواج خارج المحكمة[١٠].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المبحث الثالث: منهجية الدراسة وميدانها

أولا : منهجية الدراسة وإجراءاتها : اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة وهو أحد أهم المناهج في الدراسات الاجتماعية والنفسية؛ لكونه يتعمق في البحث عن أسباب الظاهرة وتداعياتها على الفرد والمجتمع عبر عدة محكات اجتماعية ونفسية منها:

١- النظر إلى الفرد بوصفه عينة في حضارة وثقافة معينة.

٢- فهم دوافع الشخص في ضوء مطالب المجتمع.

٣- تقدير الوظيفة المهمة للعائلة في نقل هذه الثقافة والحضارة[١١،ص١٤].

وتتميز دراسة الحالة بعدة مزايا من أبرزها:

١- يسمح استخدام الدراسة على عينة متنوعة بفهم أكثر عمقاً للحالات، حيث تقوم بالمقارنات لتوضيح جوانب التشابه والاختلاف فيما بينها.

٢- تتميز الأدلة والنتائج التي نتوصل إليها عبر دراسة الحالات المتعددة بالموثوقية والمصداقية أكثر من البحوث الفردية.

٣- تسمح دراسة الحالات المتنوعة باكتشافات شاملة بشكل اكبر للأسئلة والفروض البحثية، وتساهم بتطوير النظريات بشكل أكبر.[١٢]

سُحِبت عينة قصدية متكونة من (٢٥) حالة من النساء المتزوجات بعقد خارج المحكمة من الساكنات في محافظة نينوى/ مركز قضاء الموصل، من أحياء الجانب الأيمن والأيسر لمدينة الموصل ومن الأحياء الراقية والفقيرة والعشوائية ومن مختلف المستويات التعليمية والخلفيات الاجتماعية، ومقابلتهن بشكل معمق للتعرف على أكبر قدر ممكن من التفاصيل عن أسباب الزواج والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية.

ثانيا: عرض حالات الدراسة وتحليلها:

١- عرض الحالات

حالة ١: (ض،ح) تبلغ من العمر ٢٢سنة، ربة بيت، وتعتمد على أهلها في الآنفاق على نفسها، وحاصلة على شهادة الابتدائية، تزوجت عام ٢٠١٦ بعمر ١٦ سنة أثناء سيطرة التنظيم على المدينة وتم عقد الزواج شفهيا عن طريق رجل دين (ملا) من أبناء الجيران، وافق والدها على تزويجها وهي قاصر لأنها جميلة جدا وكان يخاف عليها من عناصر التنظيم ووافقت للتخلص من تسلط الأب عليها، أنجبت طفلا في السنة الأولى، وأثناء عمليات التحرير والقصف خسر زوجها كل ما يملكه نتيجة قصف محله في سوق الجانب الأيمن وتغيرت حالته النفسية لعدم قدرته على إيجاد عمل يناسبه فأصبح يعتمد على الأهل في قضاء حاجيات اسرته وكان يرفض تصديق عقد الزواج بالمحكمة بعد تحرير المدينة؛ لأنه يحتاج إلى مصاريف مادية، اضطرته لترك المنزل والعيش عند أهلها لعدم قدرته على الآنفاق عليها ولكثرة الخلافات بينهم وتعرضها للعنف بقيت عند أهلها من دون أن يتواصل معها أو يزور ابنه مع أن المسافة بينهم ١٠٠ متر فقط، وغالبا ما يصرح للجيران أن الطفل ليس ابنه، وهذا أدى إلى تشويه سمعتها بين الجيران وعند أقاربها لذلك عاملوها بعنف ومن زوجات أخوتها أيضا، والتنمر عليها وعلى

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ابنها ونادى أخوتها الكبار ابنها بابن الحرام، لذلك أصيبت بحالة نفسية حيث تنتابها حالة هستيرية فتبدا بالصراخ وتضرب نفسها وقد عرضت على طبيب نفسي أعطاها مهدئات لتتحسن فأدمنت عليها، وبدأت تمتنع عن الأكل فأصابها فقر الدم الحاد والإغماء فدخلت المستشفى لإعطائها الدم، وقد رفعت قضية للمحكمة لتصديق عقد الزواج والحصول على المستمسكات لإثبات نسب الطفل ولتسجيله في المدرسة وهذه القضية قادت إلى خلافات مع أهل الزوج واستخدام العنف ووصل الأمر إلى شكاوى في مراكز الشرطة. مستقبلها مجهول لا تستطيع الزواج وأنها ستعيش عالة على أخوتها الذين يهينوها كلما طلبت النقود للإنفاق على نفسها وابنها أو على المحامي مع أنها باعت كل مصوغاتها الذهبية.

حالة ٢: (ح، غ) تبلغ من العمر ٤٠ سنة، خريجة جامعية، وتعمل مدرسة، دخلها ٩٠٠ ألف دينار، تزوجت بعمر ٢٤ سنة وبعقد خارج المحكمة في ٢٠٠٦ من زميل لها في الجامعة بعد قصة حب، وحصل الزواج خارج المحكمة بسبب رفض أهلها وأهل الزوج هذا الزواج للاختلاف المذهبي بينهما لاسيما شيوع الطائفية في وقتها، فتزوجا من دون علم أهلهما بعقد شفهي خارج المحكمة عن طريق رجل دين (ملا) وعندما علم أهلها طردوها فاضطر أب الزوج لدعمهم للتخلص من المشاكل المترتبة على ذلك وخوفا من انتقام أهل الزوجة، وأنجبت له طفلا ذكرا ونتيجة للتوتر الطائفي الذي ساد العراق انتقلت مع زوجها وأهله إلى إحدى المحافظات الجنوبية، وعاشت معه لمدة ٣ سنوات وتعامل أهل الزوج معها بعنف؛ لأنها تزوجته رغما عن أهلها وقرروا تزويجه من ابنة عمه لكنها رفضت وقررت أن تشتكيه في المحكمة لكن لم تستطع؛ لأنه أتلف عقد الزواج غير المصدق وطردها من المنزل وأخذ ابنها منها، فعادت لأهلها الذين اضطروا لمسامحتها، لم تستطع إثبات زواجها وحرمت من ابنها لسنوات حيث أصبح عمره الآن ١٦ سنة، وسافرت أكثر من مرة لرؤيته لكن منعت من رؤيته، وهي لا تعد إلى الآن متزوجة ولا مطلقة، ولم تستطع الزواج مرة أخرى مع أنها كانت صغيرة حين طردها زوجها، تمر بأزمات نفسية نتيجة حرمانها من ابنها وتعاني من الاكتئاب الحاد وتشعر بالندم، غالبا ما تتعرض للتحرش لأن الجميع ينظر إليها باحتقار لزواجها، ورغم أن لديها دخلا لكن أخوتها لم يسمحوا لها بالإقامة في منزل لوحدها لذلك تعيش مع أخوها وزوجته اللذين يتعاملان معها بقسوة، تتعرض للعنف اللفظي منهما ويستغلانها ماديا ويستوليان على راتبها.

حالة٣: (ر، م) تبلغ من العمر ٢٤، وربة بيت، وليس لها دخل تنفق منه، وخريجة الدراسة المتوسطة، تزوجت بعقد زواج شفهي من رجل الدين قبل ٨ سنوات أثناء سيطرة التنظيم على المدينة وكان عمرها ١٦ سنة، سبب الزواج هو انتشار(زواج القاصرات) لخوف الأهل على بناتهن من أعضاء التنظيم ووافقت للتخلص من تسلط أبيها، وسكنت مع أهل الزوج وكان عددهم كبيرا، وأنجبت بنتا، وكان زوجها معارضا لاحتلال التنظيم للمدينة، واعتُقل ولم يُعرَف على مصيره إلى الان، تواجهها مشكلة صعوبة تصديق عقد الزواج وجلب الشهود، استغرقت عملية تصديق العقد ٣ سنوات ومصاريف طائلة أنفقتها بمساعدة الخيرين لكنها لم تستطع استخراج المستمسكات القانونية لابنتها؛ لأن استخراج هوية للابنة يحتاج للمستمسكات القانونية للأب التي فُقدت معه، وهذا أدى إلى عدم تسجيل ابنتها في المدرسة فضلا عن القلق على مستقبل البنت لاحقا وعلى تزويجها، وأنها تعاني من مشكلة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الإنفاق على نفسها وابنتها لأن أهلها فقراء لذلك فهي تستجدي من الميسورين وهذا يجعلها عرضة للتحرش وللاستغلال الجنسي، ولأن أباها متشدد فإنها تتعرض للعنف اللفظي والمنع من الخروج، وتتعرض للتنمر مع أنها صغيرة لكن مستقبلها مجهول لا تستطيع الزواج، وقد حُرمت هي وابنتها من الحصول على جزء من التعويض الذي تسلمه أهل الزوج بعد تكملة معاملة المفقود، لذلك فهي تعاني نفسيا لهذا هربت إلى العالم الافتراضي للتخلص من واقعها وأدمنت الدخول على مواقع التواصل والأنترنيت وانشاء صداقات مع الشباب.

حالة٤: (خ،ع) عمرها ١٨ سنة، وليس لها دخل وأسرتها فقيرة، حاصلة على شهادة المتوسطة، وهي الآن في الاعدادية، تزوجت بعقد خارج المحكمة في ٢٠١٩ وكان عمرها ١٥ سنة ولأنها خارج السن القانوني عُقِد قرانها شفهيا عن طريق رجل دين (ملا)، ولأن أسرتها كبيرة العدد وأباها فقير فقد زوجها لابن خالتها الميسور الذي يكبرها بعشر سنوات، استمر زواجها لمدة سنتين، وتبين من أول يوم زواج أن زوجها سادي بضربها ويترك على جسدها آثارا ظاهرة يراها أهله ولا يعترضون لأنه كان عنيفا معهم وقد رفض أهلها طلاقها خوفا من رد فعله العنيف، ولأنهم فقراء لا يقدرون أن يتفقوا عليها. وقد ازداد عنفه معها وطلبت الطلاق منه لكنه رفض وهددها بالقتل لو رفعت قضية طلاق لاسيما وأن عقد الزواج غير مصدق وأنه يهدّد كل من يشهد معها في المحكمة، وهي تقيم في بيت أهلها ولا تستطيع إثبات الزواج وأهلها يستخدمون معها العنف لاسيما أخوتها الشباب لأنهم يلومونها على رجوعها لمنزلهم وتشويه سمعتهم وحدث استخدام للعنف بين أخوتها وزوجها لمطالبتهم الزوج بالإنفاق عليها، وهي تعاني من حالة نفسية وحاولت الانتحار بعد إجبارها على ترك الدراسة، وأصبحت عدوانية ولديها حقد على الرجال، وقد هربت إلى بيت عمها لحمايتها لكن عمها أرجعها إلى أهلها الذين سجنوها في المنزل.

حالة٥: (ل،ع) عمرها ٢٤ سنة، خريجة جامعية، موظفة، ودخلها ٧٥٠ ألف دينار، تزوجت بعقد خارج المحكمة في ٢٠١٦ قبل سبع سنوات وكانت تبلغ من العمر ١٦ سنة أيام سيطرة التنظيم على المدينة، وكان سبب زواجها خوف أهلها من أن يجبروا على تزويجها لأحد عناصر التنظيم لأنها جميلة فزوجها أهلها لابن عمها، وحصل عقد الزواج خارج المحكمة عن طريق رجل دين (ملا) وبعقد شفهي، اضطر زوجها بعد أشهر من زواجهما إلى الهرب خارج المدينة نتيجة عمله بتجارة السكاير التي كانت (محرمة) حينها، فقد كشف أمره وفتشوا عنه فهرب إلى تركيا ومنها اتجه إلى ألمانيا، ووعد زوجته أنه حالما يستقر سيرسل في طلبها لكنه فشل في الحصول على لمّ الشمل لها لأنه ليس لديه عقد مصدق من المحكمة، وقد اقترح المحامي أن يرسل الزوج وكالة لأخيه ليمنح عقد زواج جديد بالوكالة لكنه رفض هذا ورفض أن يأتي إلى تركيا ليتزوج رسميا وليضمها إليه، وهي حاليا لا تستطيع أن تثبت أنها متزوجة ولا أن تطلب الطلاق وتتزوج مرة أخرى لاسيما بعد زواج زوجها من فتاة ألمانية الجنسية وتخليه عنها، وهي تتعرض للتحرش من زملائها ومديرها ومن شباب المنطقة، وبدأ الشباب يطعنون بسمعتها لأنها ترفض الانصياع لرغباتهم لذلك منعها أخوتها من الخروج من المنزل، وتعرضت للتنمر بسبب زواج زوجها وتركه لها فساءت حالتها النفسية، وأصبحت تمتنع عن تناول الطعام وشرب الماء مما أدى إلى إصابتها بفقدان السوائل لأكثر من مرة وسبّب لها عجزا بإحدى الكليتين وأصبحت تخضع لعلاج مكثف يستهلك أكثر راتبها.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حالة٦: (س،غ) عمرها ٤٣ سنة، تعمل موظفة، دخلها أكثر من مليون دينار، حاصلة على شهادة جامعية، وحالتها المادية ميسورة، وتملك منزلا تسكنه وحدها كانت متزوجة بعقد محكمة ثم طلقها زوجها بعد ١٠ سنوات زواج لأنها لا تنجب، في ٢٠١٧ تزوجت من رجل متزوج بعقد شفهي على يد رجل دين خارج المحكمة خوفا من معرفة زوجته الأولى واستمرت معه لمدة سنة، عاش معها في منزلها لكن عندما علمت زوجته الأولى بزواجه هددته بحرمانه من أبنائه وطلب الطلاق, لذلك اضطر لتطليقها شفهيا من دون تصديق، ولم يمنحها أيا من حقوق المؤخر والنفقة، تزوجت مرة أخرى في ٢٠١٩ بعقد شفهي من دون توثيق خارج المحكمة من شاب يصغرها ب ٩ سنوات بعد قصة حب، ومع أنها اعلمته أنها لا تنجب وأكبر سنا منه لكنه أصر على الزواج بها لأنه يحبها، استمر الزواج سنتين، عاش معها في منزلها وأصبحت تنفق عليه واشترت له سيارة سجلتها باسمه واشترت له شقة في دهوك، لكنها اكتشفت خيانته لها بالشقة التي اشترتها له ومن هنا بدأت الخلافات بينهما وقاد ذلك إلى طلاقها شفهيا، ومن دون تصديق عقد الزواج أو الطلاق فلا حقوق لها، لا مؤخر ولا النفقة، ورفض إعادة السيارة والشقة لها، وعندما تقدمت بشكوى إلى المحكمة ادعى الشهود أنه لم يتزوجها بل كان على علاقة غير شرعية بها مما أدى إلى تشويه سمعتها، فلجات إلى أقربائها، فرفضوا مساعدتها بسبب تكرار زواجها بهذه الطريقة، وأصبحت تعاني من الوحدة وينفر منها الجميع نتيجة سمعتها السيئة بين أقاربها وفي مكان عملها ومنطقة سكنها، وهي الآن تلجا لطبيب نفسي للعلاج من نوبات الهستيريا والاكتئاب الحاد التي تعانيها.

حالة٧: (س،م) عمرها ٣٧ سنة، ربة بيت، وتنفق على نفسها من مساعدة الخيرين، مستواها التعليمي ابتدائية، تزوجت في ٢٠٠٥ بعقد زواج خارج المحكمة بعمر ٢٠ سنة، وافقت على هذا الزواج لأنها يتيمة وتعيش مع أخوتها الذكور وزوجاتهم وكان دخلهم محدودا لذلك تزوجت أول مَن تقدم لخطبتها وكان رجلا فقيرا يتيم الأبوين ووحيدا، فسكنت في منزل صغير قديم، ولأنه لا يملك المال ولا يقدر على دفع رسوم تسجيل العقد بالمحكمة تزوجها (بعقد ملا) واتفقوا على تسجيل العقد بعد تحسن حالته المادية لا سيما بعد ولادة ابنها الوحيد، لكن ذلك لم يتم بسبب وفاة زوجها لسقوطه من سطح بناية كان يعمل عليها وفقدت على أثرها مستمسكاته، وأدى هذا إلى عدم قدرتها على تصديق عقد الزواج واستخراج المستمسكات القانونية المطلوبة لتسجيل الابن في سجل أبيه، وأنه لم يقبل في المدرسة وبقي أمياً، وهو الآن بعمر ١٥ سنة ويعمل بائعا للماء والمناديل الورقية في الشارع، وهي تتعرض للتحرش من الآخرين نتيجة لعيشها وحيدة، ولأنها لم تستطع أن تثبت أنها متزوجة وأرملة فلم تستطع الزواج مرة أخرى، وأنها مهددة بالطرد من منزلها لعدم قدرتها على دفع إيجارها بعد أن أصيبت –بعد تلقيها خبر زوجها– بمرض السكري الذي يحتاج إلى علاج مستمر تحصل عليه من مساعدة الخيرين، وهي تشعر بالندم لأنها تزوجت خارج المحكمة.

حالة٨: (ن،س) عمرها ٢٤ سنة، ربة بيت، وتنفق على نفسها من مساعدة الأهل، حاصلة على شهادة المتوسطة، تزوجت في ٢٠١٥ بعقد زواج شفهي عن طريق رجل دين بعمر ١٧ سنة، وسبب زواجها خوف أبيها عليها من أعضاء التنظيم الذي شاع في حينها أنهم يخطفون البنات لاسيما وأنها جميلة، فزوّجها أبوها لابن عمها رغما عنها، وغادرت هي وزوجها إلى القرية التي ينتمي إليها الزوج وسكنت مع أهله، أقنعه أصدقائه بالانضمام للتنظيم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

فوافق، وأصبح يضربها نتيجة اعتراضها على سلوكياتهم الإجرامية، ثم اختفى زوجها أثناء عمليات التحرير لمشاركته بالقتال إلى جانب التنظيم، ولا تعلم الآن مصيره لذلك اضطرت للرجوع إلى بيت أهلها في الموصل، لكن وضعها صعب فهي لا تستطيع إثبات زواجها؛ لأن زوجها مطلوب للدولة ولا يوجد دليل يثبت أنه قُتل لذلك فهي لا تستطيع الزواج، رغم أن الكثيرين تقدموا لخطبتها لكن لا تستطيع مصارحة الجميع بوضعها لاسيما وأن أهلها سكنوا منطقة جديدة لا يعرف سكان المنطقة شيئا عنهم. لقد أدى عقد الزواج خارج المحكمة إلى ضياع مستقبلها، وهي تشعر بالحقد على والدها ودائمة الشجار والنزاع مع عائلتها وأصبحت متمردة وعصبية وتعاني من الاكتئاب وتستعمل العنف ردا على الضرب الذي تتعرض له من أخوتها وزوجاتهم، فلجات للمهدئات لاسيما وأنها تتعرض للتحرش المستمر من أقاربها الذكور، وقاطعتها الإناث من أقاربها وأصبحت وحيدة لأنها تزوجت بعقد غير رسمي.

حالة٩: (ل،ع) عمرها ٣٥ سنة، ربة بيت، وتنفق على نفسها من مساعدة الخيرين، حاصلة على شهادة المتوسطة، وتزوجت بعقد شفهي من قبل رجل دين في ٢٠١٨ بعمر ٣٠ عاما، بعد أن تقدم لخطبتها شخص متزوج، وسبب زواجها هو إحساسها بأن قطار الزواج فاتها، ولأنها يتيمة وللتخلص من زوجة عمها ومعاملتها لها كالخادمة ومن فقر عمها وعائلته الكبيرة الحجم ولأنه سيوفر لها منزلا مستقلا، لاسيما وأن عمها وافق على تزويجها للتخلص من نفقات معيشتها. دام زواجها سنتين فقط، في البدء كان يأتي لها يومين في الأسبوع، وبعد سنة من الزواج تغير سلوكه معها فأصبح يحضر أصدقائه معه للسهر وشرب الخمر وبدأ يطلب منها أن تجلس معهم لخدمتهم وعندما رفضت ضربها أمام أصدقائه وادعى أمامهم أنها صديقته؛ لأن العقد خارج المحكمة، وقاد ادعائه هذا أحد أصدقائه الاعتداء عليها، فهربت إلى بيت عمها وطلبت الطلاق، لكن المحكمة رفضت التفريق لعدم وجود عقد زواج مصدق، ورفض الشهود الشهادة أمام المحكمة؛ لأن زوجها هددهم لأنه منتسب في القوات الأمنية، فعادت إلى لعيش في منزل عمها وسط التنمر والمشكلات العائلية بسبب هذا الزواج، وهي الآن لا تستطيع الزواج لأن زوجها لم يطلقها وتعاني من حالة مادية سيئة، ولم تستطع الحصول على عمل لأنه ليس لديها شهادة جامعية لذلك ساءت نفسيتها، وهي تعاني من نوبات غضب وهيستريا وأصابها الاكتئاب والعزلة لمقاطعة الآخرين لها حتى صديقاتها وأقربائها لتشويه سمعتها من الزوج، وأصبحت تتعرض للتحرش من الذين تقابلهم، وويعرض عليها آخرون عليها إقامة علاقة غير مشروعة معهم .

حالة١٠: (ا،ق)، عمرها ٢٣ سنة، ربة بيت، وتنفق على نفسها وأبنائها من إعانات المحسنين، خريجة المرحلة المتوسطة، تزوجت في ٢٠١٥ بعمر ١٦ سنة أثناء سيطرة التنظيم الإرهابي على المدينة بعقد شفهي عن طريق رجل دين بوجود شاهدين من أقارب الزوج، وافقت على هذا الزواج لحالة والدها المادية السيئة وللعيش بمستوى أفضل، فأنجبت ابنا وكانت حاملا في الطفلة الثانية عندما مات زوجها أثناء عمليات التحرير في قصف على منطقة الزنجيلي، عادت للعيش مع أهلها وأنجبت ابنتها واعتمدت في النفقة على نفسها وأطفالها من المنظمات، تعرضت لمشكلات نتيجة زواجها بعقد خارج المحكمة فقد استطاعت أن تحصل لابنها الكبير على بيان؛ لأن زوجها عند ولادته كان حيا، ولكن لم تستطع استخراج بيان ولادة لابنتها لأنها ولدت بعد وفاة أبيها، ولم يكن هناك

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

عقد زواج أو هوية أحوال الزوج وأنها حُرمت وأولادها من التعويض الذي استولى عليه أهل زوجها، لأن أهل الزوج لم يدخلوها وأبنائها في معاملة القسام الشرعي للميراث لعدم إثبات زواجها وعدم وجود مستمسكات رسمية لأولادها، وهذا أدى أيضا إلى عدم تسجيل ابنها في المدرسة، وهي حاليا لا تستطيع رفع قضية لتصديق عقد الزواج للحصول على الميراث أو للزواج مرة ثانية؛ لأنها لا تملك مالا ولاسيما بعدما تخلى أهل زوجها عن أبنائهم، وهي تعاني ماديا، وتتعرض ي وأبنيها للعنف من أهلها وتتعرض للتنمر والعنف اللفظي ويحاولون إبعادها عن المنزل، وكثيرا ما تطرد لكنها لا تخرج من المنزل لأنها لا تعرف إلى أين تذهب هي وأولادها فهي تشعر أن مستقبلها مجهول هي وأولادها لذلك تعاني من الاكتئاب الشديد وتضرب أولادها عند أي سلوك خاطئ يقومون به، وبعدها تدخل بحالة هستيرية حادة وتصطدم بأهلها وهذا يقودهم لاستخدام العنف الجسدي ضدها.

حالة١١: (ف،م)، عمرها ٢٣ سنة، طالبة جامعية، وليس لها دخل، وتزوجت منذ سنتين بعقد زواج خارج المحكمة في ٢٠٢٠ بعمر ٢١ سنة من ابن خالتها الذي تحبه منذ الصغر، رضيت بالزواج بعقد خارج المحكمة بعد إقناع والدها لها بأن جلوسها معه حرام شرعا وأن الخطوبة والنيشان تحتاج إلى مسوّغ شرعي فاقتنعت، فكان العقد من رجل متدين من أقاربهم بوجود شاهدين، بعد العقد تكررت زيارة عريسها لهم وبدأ بالمبيت عندهم لأنه يسكن في محافظة بغداد وينفرد بها وبدأ يطلب منها أن يختلي بها الخلوة الشرعية لأنهما متزوجان شرعا وكلما كانت ترفض كان يعاملها بشكل سيء وبعنف ويخبرها بخيانته لها مع أكثر من واحدة وكانت تنهار نفسيا وتصاب بالهستيريا ولم تخبر أهلها إلى أن علم أخوتها بتصرفاته وقاموا بضربه وطلبوا منه تطليقها لكنه رفض، وهذا أدى إلى إصابتها بانهيار عصبي دخلت بسببه المستشفى بعد محاولتها الانتحار، أصبحت تكرهه، والأهل لا يريدون أن يرفعوا قضية للمحكمة لأنهم لا يريدون أن تحتسب ابنتهم متزوجة ومطلقة وحاليا يتدخل الأقارب لحل المشكلة وإجباره التلفظ بلفظة الطلاق لتستطيع عيش حياتها، وهي في حالة هيستريا دائمة ووضعها النفسي متأزم ولا تهتم بدراستها مما أدى إلى رسوبها في الجامعة، فساءت حالتها أكثر فامتنعت عن الطعام وأصيبت بفقدان الشهية ودخلت إلى المستشفى مرة ثانية، ينتابها شعور بالندم لموافقتها على الزواج وتتعرض للتحرش من زملائها والتنمر من زميلاتها لأن زوجها قد ذهب إلى الجامعة وتشاجر معها واتهمها بسمعتها مما أدى إلى تشويه سمعتها في الكلية وأخذ ينظر إليها بعض الطلبة نظرة سلبية وأنها صيد سهل ممكن أن تتزوج أي أحد بعقد خارج المحكمة، وبالفعل عرض عليها أكثر من طالب الزواج بعقد عرفي، فتركت الدراسة وأصبحت حبيسة المنزل.

حالة١٢: (س.خ) عمرها ٢٨ سنة، ربة بيت، وليس لها دخل، وتزوجت بعقد خارج المحكمة منذ ٣ سنوات في ٢٠١٩ بعمر ٢٥ سنة من شاب تقدم لها بعد تعرفه عليها عن طريق النت، وكان غير ملتزم ورفض العقد في المحكمة، لكن والدها أصر للحفاظ على التقاليد والشرع، فوافق الخطيب على الزواج بعقد خارج المحكمة عن طريق رجل دين ووعد بتوثيق العقد لاحقا عندما يتعارفون أكثر، فلم تعترض هي لأنه كان غني ووسيم، بعد العقد الشفهي بدأ بالتردد عليهم والسفر معه خارج المحافظة وازداد التقارب بينهما وحدثت الخلوة الشرعية بينهم من دون علم الأهل، وقد وعدها بعقد الزواج في المحكمة لكنه أصبح يماطل ولا يتردد عليها، وأخفت هذا عن أهلها لكنها اضطرت لإخبارهم بعد اكتشافها أنها حامل ففاتحوا الزوج الذي رفض مع أهله تصديق العقد في

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المحكمة وإكمال الزواج على اعتبار أنها إنسانة غير ملتزمة وممكن أن يكون الطفل من رجل آخر، مما اضطر أهلها إلى رفع قضية في المحكمة لإثبات نسب الطفل الذي كلف الأهل دفع نفقات باهضة للمحامي ولإجراء تحليل ال dna الذي أدى إلى إجبار الأب للاعتراف بابنه لكنه رفض الزواج بها ورفعت قضية في المحكمة لتصديق عقد الزواج، وأصبحت سمعتها سيئة بين أقاربها، بدأت تتعرض للتحرش من شباب المنطقة ومن بعض الأقارب وصار يُنظر إليها برخص، فانقطعت علاقاتها مع الأقارب والجيران والمعارف وأصبحت تعيش في عزلة، ساءت حالتها النفسية وأصابها مرض شره الأكل مما أدى إلى الذهاب إلى المستشفى فزاد وزنها بشكل كبير مما عرضها للتنمر، تعتقد أن مستقبلها ومستقبل طفلها مجهول وليس لها أمل في المستقبل.

حالة١٣: (ن،س) عمرها ٢٤ سنة، ربة بيت، وليس لها دخل، وتعيش على الإعانات، حاصلة على الابتدائية، تزوجت في٢٠١٥ بعمر ١٧ سنة أثناء سيطرة التنظيم على المدينة، بعقد شفهي خارج المحكمة على يد رجل دين، وافقت على الزواج لأنه لم يتقدم لخطبتها أحد من عشيرتها لكونها شابة عادية غير جميلة، بقيت مع زوجها أربع سنوات لم تنجب فيها رغم عدم وجود عائق طبي، أصر أهل الزوج على تزويجه من زوجة ثانية وهو لا يحتاج لموافقة الزوجة الأولى؛ لأن لديه عقد زواج خارج المحكمة ولا تستطيع أن تشتكي عليه، فأصبحت زوجته الجديدة حاملا مما دفعه إلى عدم زيارتها إلا نادرا ولا ينفق عليها حتى على احتياجات الأكل، فاضطرت إلى الرجوع إلى أهلها مع أنهم معدمون ماديا، طلبت تصديق الزواج لتأخذ حقها في النفقة، فرفض الزوج تصديق العقد وهي لا تستطيع الزواج لأنها غير مطلقة قانونيا مع أن الزوج طلقها شفهيا وهذا قادها للحرمان من حقوقها المادية من الذهب والمتأخر والنفقة، وحرمانها من حق الزواج مرة ثانية، وأدى ذلك إلى معاملة أهلها لها بشكل سيء وضربها؛ لأنها أصبحت عالة عليهم وتتعامل زوجات الأخ معها بتنمر ويطعنونها بشرفها لأن زوجها تخلى عنها بسهولة، دخلت بحالة نفسية سيئة وأصبحت تتعامل بعنف مع الجميع ومع نفسها فهي تضرب رأسها بالحائط وحاولت أكثر من مرة الانتحار وحرق نفسها فمنعها أهلها خوفا من الفضيحة وهي لا تملك نفقات قضية تصديق العقد أو الطلاق.

حالة١٤: (س،م) عمرها ٢٤ سنة، وليس لها دخل، وربة بيت، وهي تقرأ وتكتب فقط، تزوجت قبل ٧ سنوات عبعمر ١٧ سنة لإيمان العائلة بزواج البنات في الصغر، تزوجت بعقد خارج المحكمة بعقد شفهي على يد شيخ العشيرة أثناء سيطرة التنظيم على المدينة في ٢٠١٥، أنجبت في السنة الأولى ذكرا وفي السنة الثانية بنتا، وقد اكتظ منزل أهل الزوج بالسكان قبل عمليات التحرير نتيجة مجيء بناتهم وأزواجهن للسكن معهم لتعرض مناطقهم للقصف فانتقلت للعيش مع أهلها في الجانب الأيسر، وبعد تحرير الأيسر انقطعت اخبار زوجها، وعلمت –بعد تحرير الأيمن– بوفاة زوجها وعائلته نتيجة القصف، فأصبح أبناؤها الورثة الشرعيين لهم، لكنها لا تستطيع أن تحصل على حقوقها وحقوق أبنائها لأنه لاتمتلك عقد زواج مصدق ولا توجد لديها مستمسكات الزوج، ولا تستطيع تسجيل ابنها في المدرسة فقد اتلفت في القصف كل الأوراق ومنها بيان الولادة، وتعد الآن أرملة وليس هناك ما يثبت ذلك، ولا تعرف أين دفن زوجها لذلك حتى عندما رفعت قضية إثبات النسب لم يستطع المحامي الاستدلال على مكان الجثة لعمل فحص ال dna لإثبات نسب أولادها واستخراج المستمسكات الثبتية، حاليا نتيجة لوضعها

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المادي السيء تعمل بتنظيف المنازل وابنها يعمل معها، تتعرض للتحرش الجنسي بها وغالبا ماتتعرض للعنف اللفظي والتنمر من أهلها واخوتها وأقاربها الذين يتنمرون على أطفالها لانه ليس لديهم شهادة ميلاد ويطلقون عليهم لفظ أولاد حرام، لذلك انعزلت عن الاخرين، تصاب بحالة هستيرية من البكاء وضرب نفسها بيدها وتستخدم العنف ضد ابنائها نتيجة تعامل الاخرين السيء معهم، تشعر بالياس وان مستقبلها وأولادها مجهول.

حالة١٥:(خ،ا) عمرها ٢٤ سنة، وهي طالبة، وليس لها دخل تعيش منه، وتزوجت في ٢٠١٨ بعقد خارج المحكمة بعمر ١٨ سنة من أحد الضباط من المحافظات الجنوبية الذين شاركوا في تحرير الموصل، بعد قصة حب وطلبها للزواج فوافق الأب على شرط استحصال موافقة أهله وحصلت موافقة الأهل، وتم عقد زواج عن طريق شيخ عشيرتها وبوجود الشهود وبشرط أن يصدّق الزواج بالمحكمة بعد التحرير، لأنه كان مشغول بالواجبات العسكرية ولا وقت لديه للعقد في المحكمة، سكن عند أهلها، واستشهد في إحدى العمليات القتالية بعد أربعة أشهر من الزواج قبل أن يتمكن من تصديق العقد، بعد وفاته تبين أنها حامل وأنجبت بنتا لكن لم تستطع تسجيلها لأنه ليس لديها مستمسكات الزوج، لانقطاع صلتها بأهل الزوج ولم تستطع الحصول على أية مستمسكات، وقضيتها الآن في المحكمة لإثبات زواجها ونسب الطفل حيث تبين أن عنوان أهل زوجها الذي يتذكرونه هي وأهلها ليس صحيحا، وهي تبحث الآن عنهم عن طريق مراكز الشرطة في محافظتهم، وهي أيضا لا تعرف وحدته العسكرية لكن المحامي يتواصل مع الوزارات للتعرف على عنوانهم وإثبات نسب الفتاة لأهلها، اضطرت لاستدانة جزء من المال لتدفع مبالغ للمحامي والآخر تستجديه من الخيرين للحصول على حقوقها، وتشعر بالندم لأنها تزوجت خارج المحكمة، فمستقبلها وابنتها مجهول، وأصبحت منعزلة وتشعر بالاكتئاب، تصاب بالإغماء لعدم قدرتها على الأكل إذ أصيبت بفقر الدم الحاد وظهرت عليها أعراض اللوكيميا .

حالة١٦: (ا، ح) عمرها ٢٦ سنة، وتعمل مدرسة بعقد، ودخلها ضعيف يبلغ ٢٢٠ ألف دينار، حاصلة على شهادة جامعية، تزوجت بعقد خارج المحكمة في ٢٠١٥ بعمر ١٨ سنة أثناء سيطرة التنظيم على المدينة بعقد شفهي قام به رجل دين، وسبب زواجها بهذا الشكل هو عرف (تزويج البنات قبل بلوغهن سن الثامنة عشر) في العائلة، ولأن الزوج سيصدق العقد بعد التحرير، لكنه لم يسجل العقد في المحكمة لأنه تبين أنها لن تنجب أطفال، فبدأ يفكر بالزواج بغيرها، وعدم تصديق العقد سيسهل عليه الزواج بأخرى، فتزوج من دون علمها وأنجب من زوجته الثانية طفلا وبدأ يهجرها، واكتشفت أنه تزوج فطلبت الطلاق لكنه رفض لأنه لا يريد إعطائها حقوقها من المتأخر والنفقة، فبدأ يستخدم العنف ضدها وقام بتشويه سمعتها في مكان عملها فاضطرت لعقد اتفاق معه وهو أن تتنازل عن كل حقوقها مقابل طلاقها، لكنه طلقها شفهيا فقط وبذلك فقدت كل حقوقها نتيجة هذا الزواج الذي ندمت عليه كثيرا. تتعرض لمحاولات التحرش والاستغلال في الوظيفة نتيجة لتشويه سمعتها، وتعاني من الإحباط والاكتئاب ولا تثق بأحد ولا ترتبط بعلاقات صداقة فضلا عن تعاطيها للمهدئات لعلاج الاكتئاب التي أدمنت عليها، قادها هذا إلى استغلالها جنسيا من بعض الموزعين للأدوية، واكتشف أهلها ما تفعله، فاستخدموا معها العنف وسجنوها في المنزل، وفصلت من عملها لعدم الانتظام فيه وهي تشعر بالضياع ولا مستقبل لها، وانعزلت عن الآخرين بعد أن قاطعها الجميع.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حالة١٧: (ف،ع) عمرها ٢٩ سنة، وربة بيت، وتنفق على نفسها من الإعانات، وحاصلة على شهادة المتوسطة، وتزوجت في ٢٠١٨ بعمر٢٥ سنة بعقد شفهي خارج المحكمة عن طريق رجل دين في أحد مخيمات النازحين التي يعيشان بها بعد قصة حب على أمل الرجوع إلى منازلهم في الجانب الأيمن وتوثيق عقد الزواج في المحكمة، وعادوا بعد التحرير إلى المدينة واستأجروا منزلا صغيرا مع أهله، كان زوجها عاطلا ويعتمد على مساعدة المنظمات، لذلك عملت في إحدى المنظمات عاملة خدمة لمدة قصيرة وطلبت من زوجها تصديق العقد لكنه وعدها بالتصديق حينما يرزقون بأبناء لكن ذلك لم يحدث، أشاع زوجها بين الأصدقاء والأقارب أن زواجه غير رسمي ومؤقت وحصل بظروف غير طبيعية، لذلك كانت دائما تشعر بالتهديد وعدم الاستقرار في حياتها وأنها مهددة بالطلاق، لذلك انفصلت عنه وعادت لأهلها بسبب حالته المادية السيئة، لكن الطلاق لم يحصل لأنه يحتاج إلى عقد زواج مصدق بالمحكمة، وهي تعاني من ضائقة مالية وتتعرض للإهانة من أهلها، لأنهم ينفقون عليها، تتعرض للعنف من أخيها وزوجته وتتسول المال من المنظمات لا سيما وأن عقدها مع المنظمة قد انتهى، تتعرض للتحرش عند بحثها عن عمل أو من رجال آخرين عند طلبها المساعدة، ينظر إليها الأهل والأقارب نظرة سلبية رخيصة لذلك قاطعها الجميع، وهي تشعر بالعزلة وغالبا ما تتجنب الاختلاط بالآخرين، لذلك تدخل في نوبات اكتئاب شديدة وتبدأ بالصراخ والبكاء الهيستيري، حاولت لأكثر من مرة الانتحار لأنها متاكدة من أن مستقبلها مجهول.

حالة١٨: (ه،س) عمرها (٤٢) سنة، وموظفة، ودخلها الشهري مليون وثمان مائة دينار، وحاصلة على شهادة عليا، تزوجت بعقد زواج خارج المحكمة في ٢٠١٥ أثناء سيطرة التنظيم على المدينة منذ ٧ سنوات بعمر ٣٥ سنة، وسبب عقد الزواج خارج المحكمة أن خطيبها الذي تحبه انضم إلى التنظيم وكان يريد أن يتزوجها في محاكم التنظيم لكنها رفضت وأصرت على العقد خارج المحكمة عن طريق رجل دين، أثناء عمليات التحرير اختفى الزوج في المعارك في الجانب الأيمن ومصيره مجهول، وهذا ادى بها إلى الوقوع بكثير من المشكلات فلا تعرف إلى الآن هل هي أرملة أو متزوجة؟ ولا تستطيع إثبات زواجها فما زالت مسجلة عزباء في هوية الأحوال، ولا تستطيع رفع قضية في المحكمة لإثبات زواجها خوفا من التبعات الأمنية بحقها، ولا تستطيع طلب الطلاق لأن الزواج غير مصدق، وتعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية، وينظر إليها المجتمع نظرة سلبية وغالبا ما تتعرض للتنمر في عملها ومن المحيطين بها، وتشعر بالدونية، وتستغلها زميلات العمل لتنفذ لهن ما يُرِدنَ منها، ويحاول آخرون تهديدها بتقديم شكوى ضدها لكون زوجها داعشي، لذلك تشعر بعدم الأمان وأحيانا كثيرة تدخل في حالة اكتئاب طويلة وهي نادمة على زواجها بهذه الطريقة، ويعنّفها أخوها وزوجته التي تستغلها ماديا وتنصاع لطلباتها خوفا منها، وأصبحت شخصيتها سلبية تنفذ ما يريده الآخرون وتتجنب الصدام مع أي أحد لأنها تشعر أنها في موقف ضعيف.

حالة١٩: (ل، م) عمرها ٤٧ سنة، وموظفة، ودخلها مليون دينار، حاصلة على شهادة معهد إداري، تزوجت بعقد خارج المحكمة (عقد ملا) شفهي في ٢٠١٣ منذ ٩ سنوات بعمر ٣٨ سنة، وسبب زواجها بعقد خارج المحكمة أن الزوج متزوج من ابنة عمه ولديه أبناء كبار، أما سبب موافقتها على هذا الشكل من الزواج فهو للتخلص من معيشتها في منزل أخيها الذي يرفض أن تعيش لوحدها فأجبرها على العيش معه، وأولاده الذين يعاملونها بقسوة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ويستغلونها للإنفاق عليهم فوافقت على هذا الزواج بشرط ان يُصدّق العقد حينما تسنح الظروف، بعد زواجها أنجبت طفلا رفض الزوج تسجيله باسمه، لأن أحد شهود عقد الزواج أفشى زواجه لزوجته الأولى، ولأن أولاده هددوه بنزع أمواله منه لكونهم يديرون عمله التجاري، وقد أجبروه على طلاق زوجته الثانية بلا تصديق لعقد الزواج في المحكمة. وهي تواجه الآن الكثير من المشكلات منها مادية لرفض أخيها رجوعها والعيش معهم، فاضطرت لتأجير منزل وتأثيثه بكل مدخراتها، فضلا عن رغبتها بتصديق عقد الزواج عن طريق رفع قضية في المحكمة وانفاق أموال طائلة، اضطرت بيع المصوغات والاستدانة، ورغم مرور سنوات لكنها لم تستطع أن تثبت الزواج ونسب الطفل، تعاني من نظرة المجتمع السلبية ودائما تلام على هذا الزواج، وهي نادمة، لكن المشكلة عدم قدرتها على تسجيل ابنها في المدرسة وترى أن مستقبله مجهول، ويعامل ابنها بطريقة سيئة ويُتّهم بأنه ابن حرام، مما أدى إلى تشويه سمعتها لذلك قاطعها الأهل والأقارب حتى صديقاتها في العمل، فلا أحد يصدق أنها متزوجة شرعا، وتعرضت للتحرش بعدما شاع عنها أنها ترتبط بعلاقات غير شرعية مع الرجال، غيّرت مكان عملها لكن لاحقتها الوصمة لذلك أصبحت تنعزل عن الآخرين وتشعر بالاكتئاب وعدم الثقة بالآخرين حيث تتوقع أن الجميع يتحرش بها، مما ولّد وسواسا مرضيا بهذا الشأن.

حالة٢٠: (ز،م) عمرها ٢٥ سنة، وتعمل منظفة في إحدى المنظمات، ودخلها ٢٥٠ ألف دينار، حاصلة على شهادة السادس الابتدائي، متزوجة بعقد خارج المحكمة في ٢٠١٤ بعمر ١٧ سنة على يد رجل دين بعقد ورقي مكتوب، والسبب أنها يتيمة وتعيش مع أختها الوحيدة المتزوجة من رجل دخله محدود ولديها ٥ أطفال والمنزل صغير، لذلك تزوجت من أول متقدم لخطبتها، وكان عسكريا في الجيش في أحد أقضية الموصل، تزوجوا بسرعة لأنه لم يكن عنده الوقت للسير في إجراءات الزواج وإجراء الفحوصات وأصبح يأتي إليها فقط في الإجازات وبعد تحرير المدينة أصبحت الإجازات معدومة ونُقِل إلى وحدة قريبة من الموصل، وكان يتصل يوميا بها إلى أن قطع الاتصال بها، وعلمت بعدها أنه اختفى بعد أن نصب التنظيم له ولرفاقه كمينا ولا تعلم مصيره، كانت حاملا في الشهر الأول ولم تستطع تسجيل المولود باسمه لأن مستندات الزوج اختفت معه من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعد مفقودا ولم تستخرج له شهادة وفاة ولم تستلم تقاعدا أو راتبا، استطاع جده من أبيه تسجيله باسمه واسم جدته وسجلوا مكان ولادته في القرية التابعين لها ليكون للطفل مستمسكات قانونية والآن هي تعمل منظفة في إحدى المنظمات لتعيل ابنها وبقيت تسكن في بيت أهل الزوج لأن أختها رفضت استقبالها، ولا يتصل بها أحد من أقاربها مع أنها لجأت اليهم لمساعدتها ماديا أو مصالحتها مع أختها لتقيم معها، لأن أخُ زوجها يتحرش بها وحاول اغتصابها وعرض عليها الزواج بعقد عرفي وغالبا ما يستخدم العنف ضدها فاشتكت لوالده الذي اتهمها بمحاولة الزواج منه، خرجت من المنزل لكنها رجعت إليهم لأنها عجزت عن إيجاد سكن بعد أن طردتها أختها لاسيما وأن الجد هددها بأخذ الطفل منها لأنه مسجل باسمه وهي تتعرض للاستغلال منهم بالاستيلاء على راتبها، وتشعر بالوحدة والعزلة ويتحرش بها الرجال في المنطقة السكنية لأن أخُ الزوج قد أشاع عنها أنه متزوج بها عرفيا، تشعر باكتئاب حاد وتمر بنوبات عصبية هستيرية، لذلك أحالتها المنظمة إلى طبيب نفسي الذي أعطاها مهدئات واحتاجت إلى جلسات نفسية ودعم اجتماعي لكن حالتها لم تتحسن وهي تفكر بالانتحار.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حالة٢١: (ا،ع) عمرها ٣٩ سنة، وربة بيت، ودخلها كبير من مال ورثته من زوجها السابق، حاصلة على شهادة الابتدائية، تزوجت بعقد خارج المحكمة في ٢٠١٣ بعمر ٣٠ سنة، وسبب زواجها أنها أرملة، تزوجت زوج صديقتها الذي ساعدها في إكمال إجراءات الإرث من زوجها السابق بعد قصة حب، بعقد خارج المحكمة بالسر ومن دون إعلام أهلها فأنجبت منه في سنوات زواجها طفلين، وفي مدة زواجها طُرد الزوج من عمله لاتهامه بالفساد الإداري، فتغيرت أوضاعه وأصبح لا يأتي إليها إلا نادرا، فطالبته بتوثيق عقد الزواج فرفض لأن مشاكله كثيرة، ورفض تسجيل الطفلين باسمه، وأصبح يبتزها ماديا ويستغلها ليصدق عقد الزواج، لكنه لم يفعل ولم تستطع رفع قضية ضدّه لأنه يهددها بمعارفه المسؤولين، وأنه يبتزها بصور احتفظ بها من علاقتهم الخاصة ويهددها بها، أعطته الكثير من الأموال وباعت أكثر من عقار تملكه لكن لم تستطع منحه أكثر لأنها تحتاج للمال للإنفاق على نفسها وأولادها، لجات إلى أخوتها لكن لم يقفن إلى جانبها وقطعن علاقتهن بها؛ لأن زوجته الأولى قامت بتشويه سمعتها بين أقاربها وأهلها وصديقاتها فقطع الجميع علاقتهم بها، وشعرت بالعزلة والوحدة وأصابها الاكتئاب ومرضت بمرض السكري، فأصبحت تنفق الكثير من الأموال على العلاج، ونتيجة لارتفاع السكري لديها أصبح لديها فشل في إحدى الكليتين وجرى استئصالها وهي تعيش وضع صحي واقتصادي سيئين بعد ضياع كثير من أموالها لاسيما وأنها هربت من محيطها ونزحت خارج المحافظة نتيجة لتشويه سمعتها ولأنها لم تستطع إثبات نسب أطفالها أو تسجيلهم في المدرسة وهي تعيش حالة من الضياع ومستقبلها مجهول.

حالة٢٢: (ل،م) عمرها ١٩ سنة، وربة بيت، وليس لها دخل تنفق منه، وهي أمية تعرف القراءة فقط، وتزوجت بعقد خارج المحكمة في ٢٠١٩ بعمر ١٦ سنة، وسبب زواجها لأنها جميلة ووالدها فقير جدا وعنده أربع بنات جميلات اعتاد تزويجهن وهن صغيرات وغالبا ما يزوجهن لرجال كبار في السن ومتزوجين ويطلب مهرا كبيرا، تزوجت برجل عمره ٤٠ سنة ومتزوج وله أولاد كبار على يد رجل دين بعقد شفهي، ودفع لوالدها ٢٤ مليون دينار مع شرط عدم حملها لكن بعد أشهر من الزواج اكتشفت أنها حامل، أخبرت والدها فأخذها إلى طبيبة لاجهاضها لكن الطبيبة رفضت لصغر سنها والحمل في الشهر الرابع وهذا يشكل خطرا على حياتها، رفض الزوج حملها وتركها في المنزل الذي استاجره لها من دون أن يسال عنها أو يعطيها نفقة، ونظرا إلى عدم دفع إيجار الشقة طُردت منها وعادت إلى بيت أهلها، وبعد انجابها رفض الزوج الاعتراف ببنته المولودة ولم يستخرج لها بيان الولادة أو البطاقة المدنية، ورفض والدها رفع قضية في المحكمة لتصديق عقد الزواج، وهي تعتقد أن والدها متفق مع زوجها على بيعها وليس تزويجها، لذلك لجا إلى تسجيل ابنتها باسمه واسم زوجته، تعاني من إحساسها باحتقار نفسها وتعامل ابنتها رغم صغر سنها بكره وبقسوة وبعنف وترفض أن تناديها ماما، وترفض الاعتراف بواقعها، وتتعامل مع الآخرين بطريقة سيئة بحيث ساءت علاقتها بأهلها وأقاربها الذين قاطعوها لسلوكها وسلوك والدها في تزويج بناته، علما أن والدها يحاول تزويجها بالطريقة نفسها للمرة الثانية، وهي لا تستطيع تقديم شكوى ضده بسبب عقد زواجها غير المسجل في المحكمة، ويستخدم والدها معها العنف ويلومها لأنها لم تستطع استغلال زوجها ماديا.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حالة٢٣: (ن،خ) عمرها ٢٥ سنة، وربة بيت، وليس لها دخل تنفق منه، وحاصلة على شهادة المتوسطة، وتزوجت في ٢٠١٤ بعقد خارج المحكمة بعمر ١٦ سنة، وسبب زواجها أنها يتيمة وتقيم في بيت عمها العاطل عن العمل مع عائلته الكبيرة وأولاده الصغار، تقدم لخطبتها صديق عمها يبلغ من العمر ٣٥ سنة ومتزوج ولديه أولاد لكنه غني فاتفق مع عمها على الزواج منها مقابل مهر كبير جدا يسلمه للعم ووافقت للتخلص من بيت العم ولرغبتها في أن تعيش برفاهية، وأسكنها الزوج بمنزل راق بعيدا عن أهله في محافظة أخرى ويحضر لها كلما سنحت الفرصة، في السنة الأولى أنجبت طفلا لكن لم يستخرج هوية له بسبب رفض مستشفى الولادة إعطائها بيان الولادة لعدم وجود عقد زواج أو هوية والده، بعد دخول داعش بقي الزوج في الموصل وبقيت خارجها، طلبت منه النقود لدفع الإيجار فرفض، وقال: إنه غير ملزم بها لأن عمله تأثر ونفقات أسرته كبيرة، فانقطع الاتصال به في سنوات الاحتلال، وتعرضت لمشاكل عديدة فهي صغيرة ويتحرش بها الجيران، وقد قطع عمها علاقته بها بعدما استولى على المهر، عملت بائعة في أحد المولات لتنفق على ابنها لكنها تطرد من العمل لأكثر من مرة لأنها لا تلتزم بمواعيد العمل لانشغالها بابنها، تقدم شخص للزواج منها لكن عندما علم أنها لم تطلق تركها، وطردت من السكن، واضطرت للسكن مع صديقتها التي تعيش لوحدها، واكتشفت لاحقا سلوكها السيء فهي تعمل في الدعارة لكن لم يكن لها مكان تلجأ إليه فبقيت معها لذلك ساءت سمعتها وقطع كل من يعرفها من الأقارب والمعارف علاقته بها فأصبحت منعزلة، وأصيبت بالاكتئاب الحاد وحاولت الانتحار لاسيما عندما عرضت صديقتها عليها العمل معها في الدعارة فرفضت في البداية لكنها اضطرت بعدما لم تستطع الإنفاق على نفسها وابنها ولم تستطع تسجيل ابنها في المدرسة أو الرجوع للموصل وساءت حالتها النفسية، وأصيبت بقرحة في المعدة نتيجة تناول المسكرات وارتبطت بعلاقات غير شرعية مع رجال ينفقون عليها، وأصبحت تتناول المخدرات وأدمنت عليها.

حالة٢٤: (ل،م) عمرها ٤٣ سنة، وموظفة، دخلها ١١٠٠ ألف دينار، حاصلة على شهادة جامعية، تزوجت في ٢٠١٢ بعقد زواج خارج المحكمة بعمر ٣٣ سنة عن طريق رجل دين بعقد مكتوب، وسبب زواجها بهذه الطريقة أنها أصبحت كبيرة ولا أحد يتقدم لخطبتها، ولأنه متزوج ولا يريد أن تعلم زوجته وقد أحبته لأنه زميلها في العمل، وتزوجته رغم أن كل زملائها نصحوها بعدم الموافقة لوجود زيجة سابقة له بهذا الشكل، وأسهمت هي في تجهيز متطلبات الزواج، وبعد سنتين من الزواج أنجبت مولودا ذكرا رفض تسجيله باسمه؛ لأن الزواج غير مصدق وطلب مهلة لتصديق العقد، وترك المنزل للخلافات المستمرة وطلب نقله من مكان وظيفته إلى دائرة أخرى، ولما نُقل لم تعد تراه مما سبّب لها مشكلات كثيرة، فلجأت لأهلها الذين قطعوا علاقتهم بها لأنهم كانوا غير موافقين على زواجها فلم يقفوا معها، لأنها سببت لهم الفضيحة، فرفعت قضية لتصديق عقد الزواج وإثبات النسب لكن لم تفلح لعدم وجود العقد، تواصلت مع الزوج الذي ابتزها ماديا وطلب منها دفع مبلغ خيالي لم تستطع تأمينه، بقي ابنها بلا مستمسكات قانونية لذلك لم تستطع تسجيله في المدرسة واضطرت للانتقال من دائرتها إلى أخرى بعدما تعرضت للتنمر والتحرش من زملائها، لأنهم ينظرون إليها على أنها امرأة رخيصة، وغيرت منطقتها السكنية لعدم قدرتها على دفع إيجار السكن ولأن راتبها لا يكفي نفقاتها وابنها، أصيبت بالاكتئاب لأنها تعرضت

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

للذل بعدما كانت مدللة، وشعرت بانعدام الاهتمام بها، وعانت منقلة النوم وعدم القدرة على الأكل مما أدى إلى إصابتها بفقر الدم الحاد وأصبحت تتعرض لحالات الإغماء المتكررة، واحتاجت إلى الدم، وقد أدمنت على المهدئات لتحسين حالتها النفسية.

الحالة٢٥: (ن،ص) عمرها ٢٨ سنة، وربة بيت، وليس لها دخل تنفق منه، وحاصلة على شهادة المتوسطة، وتزوجت بعقد شفهي خارج المحكمة عن طريق رجل دين في ٢٠١٧ بعمر ٢٢ سنة، لأن والدها فقير جدا وهي يتيمة الأم ولتتخلص من معيشتها مع زوجة أبيها التي تعاملها بقسوة فزوّجتها مقابل مبلغ مالي كبير من رجل متزوج يكبرها ١٥ عاما وعنده أربع أولاد، لكنه غني وقد اشترط أن يكون زواجهم بالسر حتى لا تعلم زوجته الأولى وأن لا تنجب أطفالا إلا بعد خمس سنوات، لكن بعد زواجهم بسنة أصبحت حاملا، فطلب منها إجهاض الطفل فرفضت فتركها ولم يعطها أي نفقة، لم تستطع رفع قضية ضده لعدم وجود نسخة عقد زواج، فعادت لبيت أهلها وأنجبت ابنة، لم تستطع تسجيلها لرفضه الاعتراف بها وعدم وجود المستمسكات القانونية، ولأن زواجها كان في السر، فخافت من الفضيحة لاسيما وسط عشيرتها ذات التفكير التقليدي، لذلك سجلت الطفلة باسم اختها التي ولدت طفلة بالمدة نفسها وماتت، وهي الآن لا تستطيع أن تقول للطفلة إنها أمها، فحرمت منها، فضلا عن مشكلتها مع زوجة أبيها التي أصبحت تتنمر عليها وتستخدم العنف ضدها ويستخدم أبوها العنف معها إلى حد حرق جسدها. وتقدم شاب للزواج بها لاحقا لكنها لم تستطع إعلامه بوضعها لكن قصتها انتشرت في المنطقة وبين أقربائها وبدأت النساء تخاف على أزواجهن وأولادهن منها لأنهم اعتبروها رخيصة، فأصبحت متمردة تخرج من المنزل من دون علم والدها وترتبط بعلاقات مع الشباب وأدى هذا بأهلها إلى سجنها في المنزل، وأراد والدها تزويجها مرة أخرى بالطريقة نفسها للتخلص من مشكلاتها، فهربت وذهبت للزوج ليحل مشكلتها فهي لا تستطيع الزواج وهي متزوجة لكنه طردها، رفعت قضية في المحكمة لكن لم يصدر أي حكم بالقضية لعدم توفر أدلة تثبت أنها متزوجة، حتى والدها رفض الشهادة في المحكمة، وحاولت الانتحار لإصابتها بالاكتئاب واليأس وفقدان الرغبة بالحياة، وتناولت المهدئات التي أصبحت لاحقا مدمنة عليها وعلى المخدرات.

٢- تحليل الحالات وفق معطياتها:-

جدول ١: البيانات الأولية للعينة

العمر عند الزواج		العمر حاليا		المستوى الدراسي		العمل		مستوى الدخل	
١٨-١٥	١٣	٢٠-١٦	٢	تقرأ وتكتب	٢	ربة بيت	١٢	لا يوجد دخل	٢
٢٢-١٩	٣	٢٥-٢١	١١	ابتدائية	٤	طالبة	٣	عائلتها تصرف عليها	٦
٢٦-٢٣	٣	٣٠-٢٦	٤	متوسطة	٨	موظفة	٨	يتصدق عليها الناس	٧
٣٠-٢٧	٢	٣٥-٣١	١	اعدادية	٣	خريجة		دخلها بسيط	٢
٣٤-٣١	١	٤٠-٣٦	٣	جامعة	٧	عمل حر	١	دخلها يكفيها	١
٣٨-٣٥	٣	٤٥-٤١	٣	ماجستير		دعارة	١	دخلها جيد	٣
٤٢-٣٩		٥٠-٤٦	١	دكتوراه	١			ميسورة الحال	٤
المجموع	٢٥	المجموع	٢٥	المجموع	٢٥	المجموع	٢٥	المجموع	٢٥

من جدول البيانات الأولية للعينة يمكن أن نؤشر ما يأتي:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

١- أعلى نسبة مئوية للعمر عند الزواج هي للفئة العمرية (١٥-١٨) بنسبة (٥٢%) وهذا يشير إلى زواج أكثر من نصف العينة في سن مبكر.

٢- أعلى نسبة عمرية للعينة الآن هي بعمر (٢١-٢٥) بنسبة (٤٤%) وهي نصف العينة تقريبا، أي إنهن يعانين من مشكلات عديدة وما زلن في مقتبل العمر.

٣- أعلى نسبة لمستوى التعليم للعينة من حملة الشهادة المتوسطة بنسبة (٣٢%) أي ثلث العينة تقريبا، وإذا ما أضفنا إليها الابتدائية والأمية التي تقرأ وتكتب فسيتجاوز العدد نصف العينة أي إنهن ذوات تعليم محدود.

٤- أعلى نسبة لعمل العينة كانت (٤٨%) أي نصف العينة هن ربات بيوت أي من دون عمل، وإذا أضفنا إليها الطالبة سيصبح (٦٠%) من العينة هن بحاجة إلى معيل وعوائلهن تصرف عليهن.

جدول تسلسل مرتبي ٢ يبين أسباب الزواج بعقد خارج المحكمة

السبب	التسلسل المرتبي	العدد	%
بسبب الحاجة الاقتصادية وتزويج الأهل لبناتهن مقابل مبالغ مالية باهضة (مهر)	١	١٢	٤٨
وجود علاقة حب	٢	٧	٢٨
خوفا من التنظيم الإرهابي	٣	٦	٢٤
العادات العائلية التي تشجع على الزواج المبكر	٤	٥	٢٠
إنها زوجة ثانية والزوج يخشى من إعلان زواجه	٤	٥	٢٠
خوف العائلة عليها بسبب جمالها	٥	٤	١٦
التخلص من سطوة العائلة وتسلطها	٥	٤	١٦

تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى الزواج خارج المحكمة اذ جاء سبب الحاجة الاقتصادية بالمرتبة الأولى بنسبة (٤٨%) أي نصف العينة تقريبا، فقد كانت أسر المتزوجات بعقد خارج المحكمة تستفيد من المهر الذي كان يدفع لهم في تمشية أمورهم المعيشية خصوصا وأن نسبة كبيرة من العينة كان مستوى دخلها ضعيفا أو متوسطا، وجاء (سبب وجود علاقة حب) بالمرتبة الثانية بنسبة(٢٨%) من العينة إذ أثرت العاطفة في قبولهن بالزواج بهذه الطريقة لاسيما وأن أكثر من نصف العينة كن في عمر المراهقة (انظر الجدول ١) وهي مرحلة تتسم بعدم الاستقرار العاطفي وسرعة التأثر بالمشاعر والقرارات السريعة، وجاء السبب (خوفا من التنظيم الإرهابي) بالمرتبة الثالثة بنسبة(٢٤%) أي ربع العينة تقريبا وهو أمر مشروع لخوف الأهالي من أن يتورطوا في تزويج بناتهم من أعضاء التنظيم الإرهابي بالتهديد أو الإحراج في حال تقدم أحدهم لطلب يدها فكان أول شخص (من خارج التنظيم) يتقدم لخطبة ابنتهم يوافقون بسرعة عليه، أما سبب (العادات الاجتماعية التي تشجع على الزواج المبكر) فجاء بالمرتبة الرابعة بنسبة(٢٠%) وهي عادات بدأت بالريف وأخذت تزحف للمدن وتنتشر فيها حتى شاعت بشكل كبير في المناطق الفقيرة والمتوسطة، تلاه سبب (أنها زوجة ثانية والزوج يخشى من إعلان زواجه) بالمرتبة نفسها والنسبة المئوية نفسها، إذ اشترط قانون الأحوال الشخصية العراقي حضور الزوجة الأولى وموافقتها على الزواج الثاني في المحكم وهذا منع الكثيرين من تسجيل عقود زواجهم في المحكمة خوفا من فضح زواجهم الثاني، ثم سبب (خوف العائلة عليها بسبب جمالها) بالمرتبة الخامسة بنسبة(١٦%) وهو سبب قوي جدا

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

للاستعجال في زواج البنات ولا سيما في احتلال داعش الإرهابي، إذ كان الخوف على الجميلات مضاعفا، وأن أية أسرة تخشى على بنتها الجميلة من التحرش أو الانحراف أو الاعتداء لذا تسعى لتزويجها بسرعة، والسبب الأخير (التخلص من سطوة العائلة وتسلطها) وجاء خامسا أيضا بالنسبة نفسها وهي (١٦%)، إذ سعت الفتيات إلى هذا الزواج تخلصا من سطوة الأب والأخوان ظناً منهن أن ذلك هو الحل الأمثل للعيش بعيدا عن التسلط والعنف الأسري وغيرها من أشكال التحكم ومصادرة الحريات في الأسرة.

جدول تسلسل مرتبي ٣ يبين المشكلات التي تواجه المتزوجات بعقد خارج المحكمة

المشكلات	التسلسل المرتبي	التكرار	%
الاكتئاب والتعرض لنوبات عصبية ونفسية عنيفة ضد الاخرين والشعور بالندم	١	٢١	٨٤
العزلة عن المجتمع وانقطاع الصلة مع الأهل والأقارب والصديقات	٢	١٨	٧٢
الفقر والحاجة المادية الشديدة والاضطرار لترك العمل	٢	١٨	٧٢
تعرضها للعنف وحدوث عنف بين عائلة الزوجين تصل إلى شكاوي	٣	١٧	٦٨
التحرش الجنسي	٤	١٥	٦٠
الوصم الاجتماعي واتهامها بسوء السمعة	٤	١٥	٦٠
عدم إثبات نسب الأبناء وعدم القدرة على الحاقهم بالمدارس	٥	١٣	٥٢
الحرمان من الحقوق المادية	٦	١٢	٤٨
التنمر والاستهزاء	٧	١١	٤٤
الاستغلال المادي من أسرهن والابتزاز من ازواجهن	٨	١٠	٤٠
الأمراض المزمنة	٨	١٠	٤٠
الإدمان على المهدئات والمخدرات	٩	٩	٣٦
محاولة الانتحار	١٠	٦	٢٤
تسجيل الابن باسم آخر غير أبيه وأمه	١١	٣	١٢
الدعارة	١٢	٢	٨
الحرمان من الأبناء	١٣	١	٤

نلاحظ من الجدول السابق أن المشكلات النفسية جاءت أولا بنسبة (٨٤%) من العينة نظرا إلى الصدمات التي تتعرض لها النساء المتزوجات بعقد خارج المحكمة بعد الفشل في تسجيل العقد رسميا، مما يجعلهن في موضع الاتهام والانتقاد والسخرية والتنمر والتحرش وهذا ينعكس على نفسيتهن سلبيا ببروز أعراض الاكتئاب ونوبات العصبية والسلوك العنيف، تليه العزلة عن المجتمع ثانيا بنسبة (٧٢%) وهو أمر طبيعي لما تتعرض لهن من سلوكيات سلبية أولها التنمر والوصم وآخرها التحرش الجنسي، إذ يعتقد الكثير من الأقارب والأصدقاء أن سبب المشكلة هي الفتاة ويضعون اللوم عليها مما يدفعها إلى الابتعاد عنهم والانعزال عن الاختلاط بهم وعن المجتمع الذي تكون نظرته إلى النساء المتزوجات بعقد خارج المحكمة أسوأ وأقسى، وجاء (الفقر والعوز الشديد) ثانيا أيضا وبالنسبة نفسها وهي(٧٢%) وهو أحد أخطر النتائج التي تترتب على الزواج بعقد خارج المحكمة، لكونه يحرم النساء من أبسط حقوقهن وهو الحصول على النفقة عند الطلاق أو الإرث في حالة موت الزوج، فضلا عن أن أغلبهن يصبحن (عالة) في نظر أسرهن لاسيما إذا كان لهن أطفال مما يعني أعباء اقتصادية إضافية

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لأسرهن، وجاءت مشكلة (التعرض للعنف وحدوث عنف بين عائلة الزوجين تصل إلى الشكاوى) ثالثا بنسبة(٦٨%)، وهذا يوضح أن غالبيتهن قد تعرضن للعنف الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو جميعها من الذكور في العائلة (الأب أو الأخ غالبا) أو من زوجات الأخوة لاسيما أن غالبيتهن يسكن مع الأهل, وقد يتوسع نطاق العنف ليشمل عائلتي المتزوجين بعقد خارج المحكمة (عائلة الزوج والزوجة)، إما نتيجة لعدم اعتراف الزوج بنسب الأبناء أو عدم الموافقة على إنهاء عقد الزواج أو تصديقه وحرمان الزوجة من حقوقها المادية في المتأخر والنفقة للأولاد أو الإيفاء بمتطلبات الأبناء المادية، أو لاتهام الزوج وأهله الزوجة بتهمة تمس سمعتها وشرفها وهذا يقود إلى نزاعات بين الأسرتين قد تتطور إلى العنف الجسدي بين أفراد الأسرتين والشكوى في مراكز الشرطة وإثارة القضايا في المحاكم، وجاءت رابعا (تعرضهن للتحرش الجنسي) بنسبة(٦٠%) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى نظرة المجتمع السلبية لهن، إذ غالبا ما يُنظر إليها على أنها إنسانة ليست ذات قيمة وأنها ممكن أن ترتبط بعلاقة غير شرعية، لهذا يتعرضن للتحرش جنسيا لأنهن من وجهة نظر بعض أفراد المجتمع قد تنازلن عن حقهن بالاحترام والتقدير الاجتماعي عندما تزوجن بعقد خارج المحكمة، لهذا يُتحرّش بهن جنسيا من أقاربهن وجيرانهن وزملائهن في العمل، وجاءت رابعا أيضا تعرض النساء (للوصم الاجتماعي واتهامها بالسمعة السيئة) بنسبة(٦٠%، إذ أدى زواجهن خارج المحكمة إلى وضعهن في قالب نمطي بأنهن يتمتعن بالسمعة السيئة بين أقرانهن من النساء في المجتمع فيؤدي هذا إلى التمييز ضدهن ويُتعامل معهن بشكل سئ ويُقصَين من المشاركة في المناسبات الاجتماعية ويقاطعهن أغلب أفراد المجتمع، أدى هذا الوصم الاجتماعي للمتزوجات خارج المحكمة إلى الاستبعاد الاجتماعي لهن، ومعاناتهن من العزلة عن المجتمع التي جاءت ثانيا، لاسيما إذا ارتبط الزواج بعقد خارج المحكمة بزوج مرتبط بالجماعات الإرهابية (داعش) مما يزيد من تأثير الوصم الاجتماعي سلبا عليها بشكل أكثر من الأخريات, وجاءت خامسا مشكلة (عدم إثبات نسب الأبناء وعدم القدرة على الحاقهم في المدارس) بنسبة (٥٢%) إذ لم تستطع أكثر من نصف العينة إثبات نسب الأبناء من الزواج بعقد خارج المحكمة لرفض كثير من الآباء الاعتراف بالأبناء رسميا عند الولادة أو لاحقا، إما لأنه تزوج بالسر من دون علم زوجته الأولى أو خوفا من أولاده إذا كانوا كبارا أو خوفا على سمعته أو لأن الزوجة لا تستطيع إثبات نسب طفلها لعدم وجود مستمسكات قانونية تخص عقد الزواج أو الطلاق أو هوية الأحوال للأب الذي غالبا يرفض تزويد الزوجة بها أو لأن الزوجة لا تملك القدرة المادية على توكيل محامي لرفع قضية للمحكمة وإجراء الفحوصات الخاصة بإثبات النسب (dna) مما يؤدي إلى بقاء الأبناء بلا أيه مستمسكات قانونية تثبت نسبهم، لهذا فلا يمكن لهؤلاء الأبناء الاتحاق بالمدارس، وجاءت سادسا مشكلة (الحرمان من الحقوق المادية) بنسبة (٤٨%)، وهو أمر بدهي أن تواجهه المرأة المتزوجة بعقد خارج المحكمة، إذ إنها بموافقتها على الزواج بهذه الطريقة تكون قد أضاعت حقوقها المادية وأن غالبية الحالات لم تكن لديهن القدرة على إثبات الزواج أو الطلاق مما قد يمنعهن من الحصول على الميراث من أزواجهن لاسيما وأن هناك حالات قد توفي الزوج أو قتل نتيجة عمليات التحرير أو أثناء سيطرة العصابات الإرهابية على الموصل مما أدى ذلك إلى حرمانهن وأولادهن من التعويض واستيلاء أهل الزوج عليه، وجاءت سابعا تعرضهن (للتنمر والاستهزاء) بنسبة (٤٤%) حيث يتنمر عليهن بالألفاظ ووصفهن بابشع الصفات ويسخر من مشاعرهن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومعاناتهن، وجاء ثامنا تعرض النساء (للاستغلال المادي من أسرهن وابتزاز أزواجهن) بنسبة (40%)، حيث يتعرض بعض هؤلاء النساء للاستغلال المادي من أسرهن لاسيما الأب والأم عن طريق إعادة تزويجهن مرة أخرى بعقد خارج المحكمة رغم أنها لم تُطلّق من الزوج السابق أو حتى تصديقه، لاسيما الصغيرات بالسن حيث يُتاجَر بهن ويُزوجنَ بمهر عال جدا، كأنهن يبعن لرجال أكبر منهن سنا بمسمى الزواج ويجري الاستغلال المادي لأخريات بطرق أخرى مختلفة، وجاءت ثامنا أيضا وبالنسبة نفسها تعرضهن (للأمراض المزمنة) بنسبة (٤٠%)، وهذا وارد لأن الظروف الاجتماعية والنفسية التي تعيش فيها النساء تؤدي إلى عدم القدرة على تناول الطعام مما يقود إلى أمراض سوء التغذية وقد تتحول إلى مرض فقر الدم، وقد تقود حالات القلق والتوتر المستمر إلى ارتفاع ضغط الدم باستمرار مما يؤثر على ضربات القلب أو قد يؤدي إلى الإصابة بمرض السكري أو باقي الأمراض الأخرى، وجاءت تاسعا مشكلة (الإدمان على المهدئات والمخدرات) بنسبة (٣٦%) إذ تعاني غالبية النساء من ضغوط نفسية ومشكلات اجتماعية تؤدي إلى تردي حالتهن النفسية ويقودهن إلى اللجوء إلى المهدئات للشعور بالراحة والاعتياد عليها أو اللجوء إلى تعاطي المخدرات والإدمان عليها مما يفتح أبواب الانحراف للحصول عليها، وجاءت عاشرا (محاولة الانتحار) بنسبة (٢٤%) وهذا وارد أيضا؛ لأن كثيرا من هؤلاء النساء يعانين من المشكلات النفسية فضلا عن وضعهن الاجتماعي السيء، لذلك تلجا بعضهن لمحاولة الانتحار للتخلص من حياتها بضغط الظروف النفسية التي يعشنها وتعرض بعضهن للعنف النفسي والجسدي أو للتحرش والاستغلال الجنسي أو محاولة إجبارهن على الزواج مرة أخرى بعقد خارج المحكمة، مع أنه لم يثبت الزواج أو الطلاق في الزواج الأول، أو نتيجة للتنمر عليهن أو بسبب حالتهن المادية السيئة أو لمشكلات أخرى سبق ذكرها لذلك يلجأن للانتحار يأسا من حياتهن، وتأتي في المراتب الثلاث الأخيرة (تسجيل الابن بغير اسم والده أو أمه والدعارة والحرمان من الأبناء) بحالات قليلة ما بين ١-٣ حالات.

ثالثا: نتائج الدراسة :

١- يعد العامل الاقتصادي سببا رئيسا في دفع الأسر إلى تزويج بناتهن بعقد خارج المحكمة.

٢- جاء سبب وجود علاقة حب ثانيا، تلاه خوف الأسر على بناتهن من التنظيم الإرهابي والعادات الاجتماعية الأسرية التي تشجع على الزواج المبكر ثالثا ورابعا وهي أبرز مسببات الزواج بعقد حارج المحكمة.

٣- يعاني غالبية أفراد العينة(٨٤%) من المشكلات النفسية المتمثلة بالاكتئاب والنوبات العصبية والنفسية والشعور بالندم.

٤- جاءت المشاكل الاجتماعية ثانيا بنسبة (٧٢%) وتمثلت بالعزلة عن المجتمع والانقطاع عن الأهل والأقارب والأصدقاء.

٥- وبالتأثير نفسه جاءت المشكلات الاقتصادية بنسبة (٧٢%) حيث تعاني غالبية النسوة المتزوجات بعقد خارج المحكمة من الفقر والعوز الشديد وترك عملهن.

٦- تتعرض نسبة كبيرة منهن إلى العنف (٦٨%)، وينتقل العنف إلى عوائلهن ويصل إلى تقديم الشكاوى في مراكز الشرطة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٧- التعرض إلى الوصم الاجتماعي والتنمر والاستهزاء فضلا عن اتهامهن بالسمعة السيئة نتيجة قبولهن بهذا النمط من الزواج.

٨- نصف العينة تعاني من عدم إثبات نسب أبنائهن وعدم مقدرتهن لاحقا على إدخالهم في المدارس بسبب ذلك.

٩- الحرمان من الحقوق المادية والعيش (عالة) مع أسرهن أو أسر أقربائهن وعدم المقدرة على تسجيل الأبناء باسم الأب الحقيقي وحرمان بعضهن من الأبناء.

١٠- الإصابة بالأمراض المزمنة والإدمان على المهدئات ومحاولة الانتحار .

رابعا : التوصيات والمقترحات :

١- إيجاد طريقة مساعدة للمحاكم في تصديق وتنظيم عقود الزواج عبر المأذون الشرعي وإضافة المختار شاهدا ثالثا، مع صورة فوتوغرافية لإجراء عقد القِران لضمان حقوق الطرفين وبخاصة الزوجة.

٢- تسهيل إجراءات المحاكم في عقد القِران وزيادة عدد القضاة والمحاكم المختصة بعقد القِران مع التركيز على فتح قسم منها في الأقضية والنواحي ذات الكثافة السكانية.

٣- معاقبة المتزوجين بعقد خارج المحكمة بعقوبة شديدة نوعا ما لا تتجاوز الـــ ٦ أشهر بعد عقد القِران الشرعي.

٤- توعية المجتمع بمخاطر الزواج بعقد خارج المحكمة ومآسيه في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

٥- إنشاء عيادات قانونية مجانية لاستقبال ومعالجة حالات عدم تسجيل عقد الزواج خارج المحكمة بدعم من نقابة المحامين.

٦- التعجيل في إنجاز معاملات ضحايا الإرهاب والمفقودين ممن لديهم عقد خارج المحكمة ومنح أسرهم التعويضات والمستحقات الخاصة بهم.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر:

[١] فهيمة كريم رزيج، نبيل نعمان اسماعيل، مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع الجنائي، المركز العلمي العراقي، بغداد، ٢٠١٠.

[٢] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.

[٣] قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المادة ٣/ ١.

[٤] الزواج خارج المحكمة، موقع سمعت بهذا، https://www.simaetbhatha.com.

[٥] نوري حمه سعيد، الفروق بين عقود الزواج الشائعة وحكمها في الفقه الإسلامي والقانون العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (١) العدد (٢) الجزء (٢) ٢٠١٧.

[٦] قيصر سالم يونس، جريمة إبرام عقد الزواج خارج المحكمة في قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١٩) العدد (٦٦) السنة (٢١)، ٢٠١٩.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٧] خميس ارحيم خميس، الزواج خارج محاكم الأحوال الشخصية وانعكاساته الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٦.

[٨] عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى (داعش)، الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٨.

[٩] طه صالح خلف، القيود القانونية الواردة على توثيق عقد الزواج في قانون الأحوال الشخصية العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ٨، المجلد ٤، العدد (٢٩).

[١٠] قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل.

[١١] خالد عبد الرزاق النجار، دراسة الحالة، مركز التنمية الأسرية بالأحساء، جامعة الملك فيصل، السعودية، ٢٠٠٨. دراسة الحالة، موقع BTS اكاديمية https://www.bts-academy.com بتاريخ ٢/٢٠

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq